ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان
الكاين في قولك كان زيد قايما قيام زيد كما يجي في الافعال الناقصة ووجه الثاني
كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكانه كضربته **قوله** ومن ورد الوصل الخ
قدمه لشرف الحديث وان يكنه الخ عطف بيان على الحديث ومرفوع يكن
مستتر جوازا **قوله** لين كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير
قاله عمر بن عبدالله بن ابي ربيعة المخزومي ولام لين هي الداخلة على اداة شرط
للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط قلت لكن تسمى الموذنة
بالقسم والموطية له والشاهد في كان اياه حيث فصل الضمير المنصوب
بكان ومعنى البيت لين كان هذا الشخص الذي رايناه الان هو الذي كنا نعرفه
قبل هذا واوقع الشاعر الشرط بان اشارة الى الشك في كونه اياه مع ان الكلام
فيه على تقدير الفرض والتجويز لا القطع والتحقيق وحيلولة العهد بسبب
عدم الجري على موجب العهد ومقتضاته والمراد بالانسان الانسان الكامل
لان المقام مقامه لا مطلق الانسان ليدخل غيره بطريق الاحرى والتقدير
فما ظنك بغيره **قوله** ولو كان الضمير السابق في المسلة الاولى مرفوعا وجب
الوصل تقدم وجه وجوب الوصل في كلام الرضي فهو مقيد بما اذا كان العامل
فعلا وان شيت قلت بما اذا كان الضمير المذكور متصلا بارزا قال الرضي الضمير
المرفوع والمنصوب يصلحان كما مر لان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير
المجرور فلنذكر مواقعهما فنقول ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب
ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الاخير من الكلمة التي يليها وكون
الشي كجز كلمة انما يتم اذا كانت مقتضية لها بالاصالة ومن حيث الذات
والفعل مقتض للمرفوع كذلك ومن ثمة لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل
الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه اما ساير ما يرفع فهو اما ابتدا عند
البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المقتضية
والابتدا معنى ليس بكلمة واما مبتدا وخبر كما اخترنا في اول الكتاب والمبتدا
اسم وليس الاسم في اقتضا المرفوع كالفعل اذ ليس كل اسم رافعا والخبر اما

اسم

اسم واما جملة وليس المرفوع من لوازم احدهما واما ما الحجازية فليست ايضا
كالفعل في طلب المرفوع وهو حرف نفي ودخوله على الفعل اولى ومن ثمة
كان النصب في ما زيد ضربته اولى من الرفع وايضا عملها للرفع بالمشا[بهة]
لا بالاصالة واما ان واخواتها فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها نحو
ان زيدا انت لما عرفت فلم يكن الضمير المرفوع بهذه الاشيا الا منفصلا
واما اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل
والظرف والجار والمجرور فهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل
ويتصل المرفوع من هذه الاشيا بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجي
وكذا نقول هو المقتضي للمنصوب بالاصالة وسبيل ما ينصب الضماير نحو
ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد اباك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر
واسم الفعل انما تنتصب بمشابهة الفعل فكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل
الا بالفعل او بالاسما المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي
بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل به مع استغنايه عنه
لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذ الاشيا بها كما يجي فاذا تقرر هذا
قلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره وفي الاول
يجب اتصاله بعامله الا في ثلاثة مواضع ثم قال فان لم ينفصل الضمير عن
عامله ولم يرفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع
بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل
والظرف واخيه سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج
المصدر في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون المتصل بهذه الاشيا الا
مستكنا لكونه اضعف من الفعل في اقتضا المرفوع اذ هي فروع عليه
مع ذلك فلم يجعل المرفوع بها كالجزء من اجزايها في الظاهر كما جعل في الاصل
الذي هو الفعل كذلك واما المضمر المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا
وان وليه بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان تقول اعجبني ضرب
انت زيدا اذ لو ربطه والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف واعجبني

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)